



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA
Journal
of Al-Frahedis Arts

The impact of oil in the United States went to Saudi Arabia in 1953 m - 1963

أثر النفط في توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو المملكة العربية السعودية 1953م –
1963م

Asst. Prof. Dr. Ahmed Salih Khalefa

أ.م.د. أحمد صالح خليفة

E-mail: fara_arts@ tu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received
- Accepted

Keywords:

- Oil
- United States
- Saudi Arabia

Abstract: Many factors helped maintain the American – Saudi relations between 1953 and 1963. Major among these factors is America's need to protect its oil interests there especially after the weakening of British influence after WWII, the triple aggression on Egypt in 1956, and Soviet stretching into the area through the communist parties and the American counter measures to it. The rise of Arab nationalism with the Egyptian president Jamal Abdul Naser greatly affected the American interests in the area. America, therefore, supported Saudi Arabia militarily and financially in order to create a strong peer to Naser.

الخلاصة: أسهمت عوامل عدة في تطور العلاقات السعودية – الأمريكية ما بين عام 1953م – 1963م كان من أبرزها الحفاظ على المصالح النفطية هناك لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية والعدواني الثلاثي على مصر عام 1956م. ومحاولة الاتحاد السوفيتي في الوصول إلى

المنطقة وذلك عن طريق نشر الفكر الشيوعي الذي يتبعه النفوذ السوفيتي ومواجهة المحاولات السوفيتية في السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي.
وكان لبروز المد القومي بقيادة الرئيس المصري عبد الناصر ذا تأثير بالغ الأهمية على المصالح الأمريكية في المنطقة. لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية لدعم المملكة العربية السعودية عسكرياً ومالياً وجعلها ندا للرئيس عبد الناصر وسياسته في المنطقة.

المدخل

تعززت العلاقات السعودية - الأمريكية بعد توقيع الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي ورايموند هير السفير الأمريكي في جدة، اتفاقية بين البلدين في الثامن عشر من حزيران 1951م سمحت بموجبها السعودية للولايات المتحدة الأمريكية بالاستمرار في استخدام قاعدة الظهران العسكرية لمدة خمس سنوات، وتعيين بعثة عسكرية دائمية في المملكة للإشراف على تنفيذ برامج المساعدات العسكرية⁽¹⁾ ومقابل ذلك ان تقدم الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية طائرات ودبابات حديثة، ونص ملحق خاص بالاتفاقية ان يتولى خبراء أمريكيان تدريب الطيارين السعوديين⁽²⁾. وفي إطار ذلك فقد تم تنسيق العمل بين البلدين ووصلت بعثة عسكرية جديدة إلى السعودية في السابع عشر من تموز 1951م، لتعزيز عمل البعثة السابقة وباشرت بإنشاء قاعدة للتدريب في المنطقة، وأخرى لمقر قيادة القوة البحرية، ومقر قيادة للقوة الجوية السعودية⁽³⁾، وأعلن رسمياً شمول المملكة العربية السعودية بتعديل قانون الدفاع المشترك في أيلول عام 1951م الذي نص على نقل الأسلحة الأمريكية إلى البلدان التي يشكل دفاعها أمراً حيوياً لضمان الأمن القومي الأمريكي⁽⁴⁾. وركزت السياسة الأمريكية على الترابط بين السياسة والاقتصاد وبين ذلك كان واضحاً في نشاط شركات النفط الأمريكية. فقد أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية ان العمليات التجارية الأمريكية الخاصة بالنفط لا بد ان تكون أدوات للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، الا ان استغلال النفط العربي كان يجري بدعم وتنسيق من رؤساء الجمهورية ووزراء الخارجية وفق خطة تخضع لتوجيهات مركزية⁽⁵⁾. عملت الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على تلك المصالح إلى تعزيز تواجداتها العسكري في السعودية وتبين ذلك في زيارة الأمير مشعل بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول عام 1951، فقد ركزت الاجتماعات بين الجانبين على بناء القوة الجوية السعودية، عن طريق تزويد السعودية بأربع طائرات مقاتلة وبناء برج جوي للسيطرة⁽⁶⁾.

ولترجمة تلك الاتفاقيات على ارض الواقع وصلت بعثة عسكرية أمريكية إلى السعودية برئاسة الكولونيل لابي (Labe) وتوصلت إلى عقد اتفاقية مع وزارة الدفاع السعودية نصت على إعادة تنظيم وزارة الدفاع السعودية وإنشاء بناية إدارية جديدة في قاعدة الظهران ومعسكر للتدريب في منطقة الخرج، وارسل اثنان واربعون طالبا سعوديا للدراسة في المعاهد العسكرية الأمريكية، وفي تشرين الأول 1951 م تم الاتفاق على تمديد عمل البعثة سنة أخرى⁽⁷⁾.

إلى جانب ذلك فقد تطورت العلاقات السعودية- الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي داويت إيزنهاور (Dwight Eisenhower) (1953 - 1961م) ولاسيما بعد اعلان الحكومة الأمريكية انها سوف تنتهج سياسة جديدة غير منحازة إلى (إسرائيل) والذي عدته الحكومة السعودية فرصة كبيرة للحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁾.

وكان لشركات النفط الأمريكية دورا هاما في التقارب الأمريكي- السعودي فقد كان لشركات روكفلر التي تمتلك ثلاثا من الشقيقات السبع * الكارتل العالمي للنفط " أدوارا مهمة في توجه الحكومة الأمريكية وان شركة نفط كاليفورنيا هي أكثر الشركات افادة من النفط العربي، وكذلك هي أكثر الشركات دفاعا عن السياسة الخارجية الأمريكية، وبعد تسلم إيزنهاور رئاسة الجمهورية في أواخر عام 1952م، أسعف الشركات برفع الالتزام بتقديم المعلومات المطلوبة وإيقاف الملاحظات والحملات الصحفية ضدها⁽⁹⁾.

فقد كان التقرير الذي نشر عام 1952 م بعنوان " الكارتل العالمي للنفط " والذي يعد أول دراسة أزاحت الستار عن نشاط الشركات الكبرى والتعاون فيما بينها للسيطرة على السوق العالمية للنفط والذي كشف عن الكثير من المعلومات السرية وعن نشاطها الذي بلغ ذروته في الوطن العربي، والواقع ان التقرير لم ينشر الا بعد اقتطعت بعض صفحاته المتعلقة بالعراق ولأسباب تتعلق بالامن القومي. وقد تم الكشف عنها بعد أكثر من عشرين عام (1974م) ضمن التقرير الخاص بالشركات " متعددة الجنسيات " وقد اثار التقرير أزمة سياسية في الولايات المتحدة وعدته الشركات في حينها " دعاية شيوعية " ⁽¹⁰⁾.

لقد اتضح دور شركات النفط الأمريكية في السياسة الخارجية الأمريكية حيث شغل الكثير من الساسة الأمريكيان مناصب لدى شركات النفط، فقد شغل دالاس (john Foster Dulles) وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس إيزنهاور محام لشركة نفط كاليفورنيا قبل تعيينه في وزارة الخارجية . وشغل دين راسك (Dean Rusk) منصبا لدى شركة روكفلر قبل استيزاره عام 1961م (وزير الخارجية)، وشغل هنري كيسنجر (Henry Kissinger) مستشارا للرئيس نيكسون (Nixon) لشؤون الأمن القومي لعدة سنوات (1969م - 1973م) والمستشار الخالص لشركة روكفلر فيما يتعلق بالسياسة

الخارجية، وكان جورج ماكفي (George McPhee) (1945م - 1949م) مساعد وزير الخارجية بعد الحرب العالميه الثانية صاحب فكرة التوجه الأمريكي نحو نفط السعودية مستشارا لشركة نفط تكساس⁽¹¹⁾.

فضلاً عن ذلك هناك الكثير من الساسة الأمريكيان الذين عملوا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في شركات روكفلر مثل يوجين ر. بلاك (Eugene R. Black) الرئيس للبنك الدولي (1949م - 1963م) وجون ماك كون ممثل كاليفورنيا وممثل ولاية مانهاتن والرئيس للمخابرات المركزية عام 1972 م. فضلاً عن امتلاك شركة روكفلر بنك تشيس مانهاتن وبعض الأصول من شركات إنتاج السلاح التي تنتج طائرات الفانتوم ومعدات الرادارات والمعدات المحطمة للذرة والأجهزة الالكترونية لتوجيه الطائرات وأجهزة حماية الأهداف التي تقدم لإسرائيل وتستخدم ضد العرب⁽¹²⁾.

سعت شركات النفط العاملة في المملكة العربية السعودية إلى استثمار علاقاتها مع الساسة الأمريكيان الذين تسلموا مناصب وزارية مهمة في الحكومة الأمريكية إلى العمل على تطوير العلاقات والمساعدات والخبرات المقدمة إلى السعودية وقد اتضح ذلك بعد وصول البعثة الأمريكية فقد أصبحت الميزانية المالية السنوية في السعودية 1952 م - 1953 م أكثر دقة ووضوحاً، فقد تمكنت الحكومة السعودية بمساعدة الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين من إيجاد بندا للضرائب من النفط بصفه أساسيه، إذ كانت النسبة المئوية من النفط تعادل 80% كما كان هناك (10، 3) عائد من التجارة الخارجية وهي نسب غير مباشره من صناعة النفط أيضاً، ومن خلال دخل النفط تزايدت الواردات وتمكنت الحكومة السعودية من جمع مبالغ، كبيرة من رسوم الكمارك أيضاً⁽¹³⁾.

وبذلك تمكنت الحكومة السعودية من تخصيص مبالغ كبيرة للأمن الداخلي وإعانات القبائل، كما خصص ت مبالغ أخرى للصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والدينية⁽¹⁴⁾.

استطاعت البعثة الاقتصادية ان تضع سياسة واضحة من أجل إصلاح الاقتصاد السعودي الذي يعاني من تخلف المؤسسات الحكومية وفشل النظام النقدي بسياسة تؤدي إلى الإفادة من عوائد النفط الكبيرة.

أضافه إلى السياسة النقدية ادخلت إلى السعودية مشاريع أخرى في مجال الزراعة وصيانة الخطط بشأن اسهامات الزراعة نحو مشاريع تطوير الريف. اما في مجال التعليم فقد تم إرسال العديد من الطلاب السعوديين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأدخلت إلى السعودية اللوازم المدرسية الحديثة، وفي مجال الصحة العامة عقدت مؤتمرات مع موظفي وزارة الصحة، فضلاً عن ذلك زيارات عده لمستشفيات المملكة وبناء مركز للحجر الصحي في جده، كما تباحثت مع منظمة الصحة العالمية من أجل السيطرة

على مرض الملاريا، واوصت اللجنة بشراء بعض المعدات المختبرية وبناء وحدات مياه في المدارس، كما تم وضع الخطط اللازمة واستقدام الكوادر والمعدات المطلوبة وإجراء مسح كامل من أجل انشاء طرق جديدة وسكك حديدية، وعقدت مؤتمرات لوضع الخطط اللازمة لتطوير المجتمع الريفي وفي مجال الموارد الطبيعية رسمت الخرائط لواقع محطات المياه وحفر الآبار الارتوازية في ينبع والانتهاه من اعداد تقارير لإنشاء موقع سد عسير وامكانية إقامة السدود في الرياض، وشق الطرق إلى منطقة عسير الجبلية وتهامة وجميع الطرق الممكنة⁽¹⁵⁾.

وفي اطار توثيق تلك الاتفاقيات وجهت الإدارة الأمريكية دعوه للأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي لزيارة الولايات المتحدة في الثالث والعشرين من اذار 1953م، وقد ناقش الأمير فيصل في تلك الزيارة مع المسؤولين الأمريكيين تطوير العلاقات السياسية بين الطرفين والسلام في المنطقة⁽¹⁶⁾.

وتأكيداً على اهمية المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية زار جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الرياض في أيار عام 1953م والتقى الملك عبد العزيز ابن سعود (1902م – 1953م) وأكد على استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية للسعودية واتخاذ (موقف عادل) من الصراع العربي الإسرائيلي⁽¹⁷⁾.

ولدعم الموقف الأمريكي قام وزير الخارجية الأمريكي دالاس في زيارته إلى الشرق الأوسط في أيار عام 1953م، فضلاً عن المملكة العربية السعودية، زار كلا من القاهرة وتل ابيب ودمشق وبغداد ونيودلهي وكراچي وانقره وأثينا⁽¹⁸⁾ للاتصال بالدول النفطية ومعرفة كيفية تقديم الحماية إلى تلك الدول من الاخطار التي تهددها ودعم الزعماء الموالين للولايات المتحدة⁽¹⁹⁾.

اثمرت تلك الزيارة ولاسيما مع السعودية إلى توقيع اتفاقية بين الطرفين في السابع والعشرين من حزيران 1953م بشأن عمل الهيئة الاستشارية العسكرية الأمريكية في السعودية والمكلفة بتطوير الجيش السعودي وان يكون عمل الهيئة دائمي، وتتكون من مئتي شخص مهمتها اسداء النصح إلى الملك وإلى وزير الدفاع ووحدات الجيش السعودي⁽²⁰⁾.

الا ان العديد من تلك الاتفاقيات لم ينفذ بعد ان طلبت السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1954م عدم تجديد اتفاقية النقطة الرابعة *⁽²¹⁾ وذلك لاسباب منها المساعدات الاقتصادية ضمن البرنامج اقتصر على الدراسات فقط، كما ان تخصيصاتها كانت ضعيفة وان اغلبها خصص إلى البعثة الأمريكية ذاتها، في الوقت الذي تحصل فيه (إسرائيل) على اكثر من الدول الأخرى⁽²²⁾، وان المملكة العربية السعودية تفضل ان تمول نفسها بسبب ضعف التخصيصات⁽²³⁾ فضلاً عن ذلك رفض

الحكومة الأمريكية توسيع المساعدات الأمريكية لاقامة خط سكة حديد الرياض - جدة، علما انها اجرت محادثات سابقة بين الأمير فيصل والسفير الأمريكي في الثاني من تشرين الثاني 1953م طلب فيه الأمير فيصل من السفير الأمريكي مفاتحة حكومته من أجل توسيع المساعدات الا ان السفير الأمريكي رفض ذلك، واصر على تمويل المشروع من بنك الاستيراد والتصدير، في الوقت الذي سمحت الحكومة الأمريكية في توسيع المساعدات الاقتصادية للعراق⁽²⁴⁾ وبذلك نقلت الصحف السعودية ان الحكومة السعودية قد الغت اتفاقية النقطة الرابعة بسبب استيائها من التعاون الأمريكي العراقي، وأوضحت ان الملك سعود (1953م - 1963م) سيدعو بقية الدول العربية إلى الغاء الاتفاقية أيضا⁽²⁵⁾.

وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة السعودية أوامرها الرسمية بتصفية شؤون الخبراء الأمريكان في الدوائر السعودية وجاء الموقف السعودي بالتزامن مع قرب صدور قانون ينظم وجود الخبراء الأجانب في المملكة⁽²⁶⁾.

لذا سعت الحكومة الأمريكية إلى طمأنت الحكومة السعودية وسد الثغرات التي أدت إلى فتور العلاقات بين البلدين نظرا لزيادة الأخطار التي تهدد المصالح الغربية والمتأتية من الثورات القومية والمطالبة الشعبية بالتأميم وتدخل السوفييت في المنطقة وعملت مع بريطانيا على احياء الاتفاقات التي تم الاتفاق عليها في الأربعينات حول مستقبل النفط وإعادة النظر في توزيع حصص النفط من جديد، والتباحث حول كيفية حمايتها من الأخطار المحدقة، وعقد ممثلوا الحكومتين اجتماعات في واشنطن بين السابع والعشرين من آب وبداية تشرين الأول 1953م. كما جرت مفاوضات مشابهة بين الحكومتين الأمريكية والفرنسية بين الثامن عشر والحادي والعشرين من كانون الأول 1953م. وبعد مباحثات أخرى أجرتها الحكومة الأمريكية مع شركاتها النفطية العاملة في الشرق الأوسط بداية عام 1954م. استأنفت المباحثات مجددا بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية في واشنطن بين الخامس- الثامن من نيسان 1954م. وقد أبدت بريطانيا رغبتها بالحفاظ على الوضع القائم في الشرق الأوسط⁽²⁷⁾.

ولامتصاص النقمة المعادية للمصالح الغربية في المنطقة حثت الشركات الأمريكية العراق على التشدد في مفاوضاته مع شركة نفط العراق، فقد ابلغ أحد مستشاري ارامكو السفارة العراقية في لندن ان لدى العراق فرصة نادرة إذا تمسك بمطالبته وحقوقه فإنه يستطيع الحصول على نصف الأرباح⁽²⁸⁾ أي ان الحكومة الأمريكية كانت تسعى إلى إزاحة البريطانيين، وكانت ترغب بالوقت نفسه في تعميم مبدأ مناصفة الأرباح كوسيلة لامتصاص رغبة المطالبة بالتأميم.

لذلك أصبح الوصول إلى موارد النفط العربي وحماية الشركات الأمريكية العاملة في المنطقة هدفا للسياسة الخارجية الأمريكية ولاسيما، وقد فرض الشعور المعادي لبريطانيا في الشرق الأوسط وضعف

مركزها السياسي والعسكري على الحكومة الأمريكية التوجه إلى توسيع نشاط الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط ليشمل البحر الأحمر والخليج العربي وتقديم الدعم العسكري والمالي لأنظمته الحكم الموالية لها وضرب أي تحرك تحس فيه خطراً على مصالحها لاسيما التهديدات التي لم تعد تأتي من بريطانيا وحدها بل أخذت تأتي من القوى المحلية الصاعدة المتمثلة بالثورات والانتفاضات الوطنية ومن القوى الخارجية المتمثلة بالاتحاد السوفيتي، وغالباً ما عد الأمريكيون التهديدات بمثابة تهديد واحد فالوطني والقومي ينظر إليه على أنه شيوعي يمثل خطراً على مصالح الغرب وعد الأمريكيون كل تغيير في المنطقة تهديداً لإمداداتهم النفطية⁽²⁹⁾.

وبذلك عدت الولايات المتحدة الأمريكية السعودية إحدى أهم الدول في المنطقة والتي يمكن أن تركز عليها الحكومة الأمريكية في تنفيذ سياستها المتمثلة بمشروع إيزنهاور، بوصفها الدولة الصديقة، كما أن اختيار الملك سعود مركزاً لاستقطاب النظم المحافظة ليكون مناوئاً للرئيس المصري جمال عبد الناصر (1956 - 1970)⁽³⁰⁾.

وقدّم الرئيس إيزنهاور مشورة إلى الكونكرس الأمريكي أكد فيها أن الملك سعود يعد الشخص الوحيد الذي يستطيع بنجاح أن يتحدى الرئيس عبد الناصر في قيادة الوطن العربي ويحول حركة القومية العربية من اتجاه الاتحاد السوفيتي إلى الغرب⁽³¹⁾.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز 1953م - 1963م

أصاب العلاقات الأمريكية - السعودية فتور بعد وفاة الملك عبد العزيز بن سعود عام 1953م وتولي العرش من بعده الملك سعود وظهرت تلك الخلافات بسبب التصريحات التي أطلقها الملك سعود في التاسع من تشرين الثاني 1954م عندما وصف "إسرائيل" بالسرطان الذي ينبغي على العرب استئصاله ولو كلف العرب مليون شهيد⁽³²⁾.

أن تطور العلاقة مع النظام الهاشمي في العراق الذي يعد العدو التقليدي للسعودية⁽³³⁾ والضغط على السعودية للدخول في مشاريع الدفاع الغربية في أوائل الخمسينات أدت تلك القضايا إلى فتور في العلاقات بين البلدين وتوجهت السياسة السعودية تجاه مصر التي أصبحت الواجهة لمقاومة المشاريع الأمريكية البريطانية في الشرق الأوسط لاسيما بعد ثورة الثالث والعشرين من تموز 1952م في مصر⁽³⁴⁾.

ولتسويق الموقف الأمريكي اجتمع السفير الأمريكي في السعودية مع الملك سعود واجتمع بعدها مع وزير الدفاع السعودي الأمير مشعل بن عبد العزيز وأوضح السفير الأمريكي في الاجتماع أن المساعدات

العسكرية الأمريكية التي طلبتها الحكومة السعودية من الولايات المتحدة والتي تشمل طائرات ودبابات وأسلحة ثقيلة يمكن ان تعرض الأسرة الحاكمة في السعودية للخطر بسبب انتشار السياسة اليسارية والتي يمكن ان تستولي على تلك الأسلحة⁽³⁵⁾.

الأمر الذي دفع الملك سعود إلى تقديم بعض التنازلات من أجل تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة وذلك للحفاظ على النظام الملكي في السعودية والحد من تنامي الاتجاه القومي الذي يمثلته النفوذ المصري في المنطقة⁽³⁶⁾.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر بالحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية عن طريق إقامة تكتلات وأحلاف دفاعية في المنطقة ورأت ان من الضروري على الدول الغربية حماية ينابيع النفط عن طريق إقامة نظام دفاعي يشمل المنطقة بأسرها⁽³⁷⁾ وفي ذلك الاطار اقترحت شركة أرامكو على وزير الخارجية الأمريكي دالاس الذي شغل سابقا وكيلا لشركة نفط ستاندر نيجرسي، منع السوفيت من الوصول إلى الخليج العربي عن طريق إقامة تحالف بين تركيا والعراق وإيران وان يصبح جميع المستفيدين من إنتاج شركة أرامكو لاسيما السعودية حلفاء مخلصين للعالم الحر⁽³⁸⁾.

وقد ركزت الاستراتيجية الأمريكية في عقد الخمسينات من القرن الماضي على إيجاد تنظيم جماعي ضد أي اهتمام يمكن ان يسببه السوفيت وعملت جاهدة على إقامة الحلف المركزي * (بغداد) الذي يهدف إلى حماية حقول النفط في الشرق الأوسط ضد التدخل الخارجي⁽³⁹⁾.

وبذلك سارت السياسة الأمريكية باتجاهين لتأمين مصالحها تمثل بإقامة أحلاف دفاعية أو تكتلات إقليمية في المنطقة والعمل على دعم (إسرائيل) لتكون أدواتها في تنفيذ مخططاتها والحفاظ على مصالحها النفطية فضلاً عن ذلك تدخلها المسلح لتأمين تلك المصالح ان اقتضت الضرورة.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عقد حلف بغداد إلى تعزيز علاقاتها مع السعودية فزار (كاسدي) قائد الأسطول الأمريكي السادس (أسطول البحر المتوسط) السعودية، وقام بتفتيش قاعدة الظهران واطلع على عمل البعثة العسكرية الأمريكية، والتقى الملك سعود وأوضح ان سياسة الولايات المتحدة للدفاع عن الشرق الأوسط، عن طريق إقامة الأحلاف في المنطقة كجزء من خطة عسكرية لمنع وصول الاتحاد السوفيتي إلى منابع النفط⁽⁴⁰⁾.

لقد بدأ التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وزوال الفتور الذي شاب العلاقات بين البلدين بعد زيارة الملك سعود إلى طهران في آب عام 1955 م ولقائه السفير السوفيتي هناك ورفض العرض السوفيتي الذي قدمه السفير السوفيتي بتزويد السعودية بالأسلحة وعقد معاهدة عدم اعتداء معها⁽⁴¹⁾.

كما اسهم الاجتماع الذي عقده الملك سعود مع السفير الأمريكي في جدة (وذر روث) في إزالة الهاجس الذي كان يراود الملك سعود تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة فقد بين السفير الأمريكي للملك سعود في الاجتماع عن رغبة الولايات المتحدة في الوقوف إلى جانب السعودية، وأوضح الملك عن رغبته في استمرار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴²⁾.

وقد تعززت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد العدوان الثلاثي * على مصر عام 1956م، فقد تم قطع انابيب النفط وتدمير محطات الضخ في الأراضي السورية لقطع الامدادات عن دول العدوان، واتهم وزير الخارجية السوفيتي ديميتري شيلوف أصحاب الاحتكارات من الأمريكيين بطرد منافسيهم البريطانيين والفرنسيين من منطقة الشرق الأوسط. وأكد دالاس امام لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس ما ذهب إليه شيلوف ان بريطانيا وفرنسا لا تستطيعان الانضمام إلينا واتباع السياسة التي ننتهجها في المنطقة. وأوضح ان خطة الولايات المتحدة للتغلغل في المنطقة والقضاء على منافسيها قد أعدت بصبر وأناة بعد تفكير طويل، وكان الخطأ الذي وقعت فيه كل من بريطانيا وفرنسا هو تدخلها المسلح ضد مصر وكان له الفضل في نجاح المخططات الأمريكية⁽⁴³⁾.

إلى جانب ذلك استعدت الولايات المتحدة الأمريكية في اعقاب الهزيمة التي تعرضت لها بريطانيا وفرنسا بعد حرب عام 1956م لقيادة المعسكر الغربي ولاسيما بعد ضعف مركز بريطانيا في الشرق الأوسط وعدم قدرتها بالقيام بالدور الذي كانت تؤديه قبل حرب السويس بذلك رأت ضرورة (ملئ الفراغ) الذي تركته بريطانيا ومواجهة السياسة السوفيتية⁽⁴⁴⁾.

عملت شركات النفط الأمريكية بعد العدوان الثلاثي على مصر بالتعاون مع حكوماتها لتنفيذ مخطط بهدف الضغط على الحكومات العربية المنتجة للنفط وإضعاف قواها، وذلك بالعمل على إيجاد فائض نفطي يمكنها من الاستعاضة عن نفط أي بلد عربي يمس مصالحها وخلق صراعات بين الدول المصدرة للنفط ومحاربة واحدة ضد الأخرى والعمل على إيجاد مصادر جديدة هناك خارج المنطقة وتقليل الاعتماد على النفط العربي⁽⁴⁵⁾.

بعد صدور مبدأ إيزنهاور في الخامس من كانون الثاني 1957م والذي اعطى للولايات المتحدة الحق في استخدام قواتها العسكرية في الشرق الأوسط لحماية اصدقائها من المخاطر الشيوعية⁽⁴⁶⁾.

احتل النفط مكانة بارزة في مبدأ إيزنهاور والذي تضمن إزاحة البريطانيين والفرنسيين وان يحلوا محلهم في المنطقة ومنع السوفيت من التدخل في شؤون المنطقة وكان مبدأ دالاس - إيزنهاور يتفق مع متطلبات شركة أرامكو ووضع في المقام الأول من أجل تحذير الدول العربية من تأميم النفط، وفي المقام الثاني تسهيل التدخل المباشر اذا حدث مثل ذلك التأميم، وأوضح مستشاري شركة أرامكو ان موقف

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في خطر وانه من الأفضل اذا ما تم ضمان مصالحها على النحو المناسب عن طريق الدخول في معاهدة وإذا لم يحدث ذلك عليها ان تقوم بالتزاماتها لحماية تلك المصالح بكل ما اوتيت من قوة⁽⁴⁷⁾.

وللحفاظ على المكاسب والمصالح التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية قابل السفير الأمريكي في جدة (وذرروث) الملك سعود في الخامس من كانون الثاني 1957م وتباحث مع الملك حول مشروع إيزنهاور وابدى الملك تفهمه لظروف اعلان المشروع⁽⁴⁸⁾.

اطلع السفير الأمريكي في جدة وزارة الخارجية الأمريكية على نتائج اجتماعاته مع الملك سعود وبين رغبة الملك بقاء الرئيس الأمريكي إيزنهاور والتحدث معه عن "أشياء كثيرة تهم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية" وقال " ان هناك اشياء كثيرة لا يمكن كتابتها في الأوراق، ولا يمكن إرسالها في البرقيات"⁽⁴⁹⁾.

اثر زيارة الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تطور العلاقات السعودية- الأمريكية

وجه الرئيس الأمريكي إيزنهاور في التاسع من كانون الثاني 1957م دعوة إلى الملك سعود لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع والعشرين من كانون الثاني حتى الأول من شباط 1957م⁽⁵⁰⁾. أوضح الرئيس الأمريكي في مذكراته أسباب الدعوة "منذ بداية إدراكي وأنا أسعى لإيجاد وسائل تخفف الحقد والكراهية بين العرب و إسرائيل بغية الوصول إلى تسوية مؤقتة بحيث تتطور إلى تعاون حقيقي" وأضاف: " أن هناك هدف آخر لإصدار الدعوة في ذلك الوقت كما أرتنا خبرة السويس ان الرئيس عبد الناصر لم يكن يحاول ان يقوي مركزه بدعم من السوفيت فحسب، بل كان يعمل جاهدا ليعزز انه زعيم العالم العربي، ولكي نوقف أي تحرك في هذا المجال، أردنا ان نستكشف إمكانية جعل الملك سعود موازيا لعبد الناصر فالملك كان الاختيار المنطقي لذلك الهدف، وانه يتمتع بمركز رفيع بين الدول العربية"⁽⁵¹⁾

حاول الرئيس جمال عبد الناصر استثمار تلك الفرصة لاسيما بعد توجيه الدعوة إلى الملك سعود لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، فدعا إلى مؤتمر قمة رباعي ما بين الثامن عشر والتاسع عشر من كانون الثاني 1957م في القاهرة وحضر المؤتمر كل من الرئيس المصري جمال عبد الناصر وملك السعودية سعود بن عبد العزيز وملك الأردن الحسين بن طلال ورئيس الوزراء السوري صبري العسلي⁽⁵²⁾. وحدد مؤتمر القاهرة مطالب العرب والتي تتلخص فيه دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم تأييد (إسرائيل) وقبول مبدأ المساعدات غير المشروطة، كما تم الاتفاق على توقيع اتفاقية التضامن العربي

والتي نصت على تقديم مساعدة مالية للأردن بديلة للمساعدة المالية البريطانية لمساعدة الأردن على إنهاء معاهدته مع بريطانيا⁽⁵³⁾.

فضلاً عن ذلك رفض المجتمعون نظرية "ملئ الفراغ" الأمريكية وعلنوا ان بلدانهم لن تكون ميدان لنفوذ أي دولة أجنبية، كما اتفقوا على تحويل الملك سعود بالتحدث مع الرئيس الأمريكي حول الشؤون التي تهم بلدانهم⁽⁵⁴⁾.

بعد انتهاء مؤتمر القمة غادر الملك سعود القاهرة في كانون الثاني 1957م إلى ميناء نابولي ومنها أبحر على متن الباخرة الأمريكية "كونستيتوشن" Constitution إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعند وصوله إلى ميناء نيويورك استقبله هنري كابوت لودج "Henry Cabot Lodge" ممثلاً عن إيزنهاور ورؤساء الوفود العربية لدى الأمم المتحدة⁽⁵⁵⁾.

لقى الملك سعود كلمة في ميناء نيويورك جاء فيها "لقد جئت إلى أمريكا تلبية لدعوة صديقي الرئيس إيزنهاور، وهو حدث طبيعي بسبب ما يربط بين بلدينا لحسن الحظ، من عرى الصداقة، ويتيح لنا فرصة لتبادل وجهات النظر في قضايا تتعلق ببلدينا خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة"⁽⁵⁶⁾.

غادر الملك سعود نيويورك إلى واشنطن واستقبله الرئيس إيزنهاور شخصياً في مطار واشنطن في الثلاثين من كانون الثاني 1957م⁽⁵⁷⁾ وللمرة الأولى يذهب رئيس الجمهورية بنفسه إلى المطار ليستقبل الملك سعود الذي حيته الصحف الأمريكية، ووصفته بأنه صديق أمريكا العظيم وخلص من لا يتحولون عن صداقتها في الشرق الأوسط والد أعداء الشيوعيون⁽⁵⁸⁾.

وألقي الرئيس الأمريكي كلمة ترحيبية جاء فيها: "يا صاحب الجلالة انه ليطيب لي، نيابة عن الشعب الأمريكي، ان ارحب بقدمكم إلى الولايات المتحدة، وأنا نتوسم فيكم زعيماً للأمة العربية... أنني لا تطلع إلى توثيق هذه الصداقة الثمينة وتأكيداً بفضل الفرصة التي اتاحتها لنا هذه الزيارة لاجل بحثاً مثمراً في جميع المشاكل التي تهم بلدينا على السواء"⁽⁵⁹⁾.

ورد الملك سعود على كلمة الرئيس الأمريكي بكلمة جاء فيها "انه ليسعدني ان اقدم اليكم وإلى الشعب الأمريكي الكريم عميق امتناني وتقديري لهذا الاستقبال الرائع... وانني ارحب بهذه الفرصة الثمينة التي أتاحت لي أقوم معكم ومع حكومتكم بمباحثات تسودها الصراحة التي تفضلتم بالإشارة إليها فإله سبحانه نسأل ان يمنحنا الحكمة والرشاد، ويسدد خطانا في سبيل الخير والسلام للعالم"⁽⁶⁰⁾.

وفي حينها عقد اجتماعاً مشتركاً في البيت الأبيض في اليوم الذي وصل فيه الملك السعودي بين الوفدين السعودي برئاسة الملك سعود وعضوية كل من الأمير مساعد بن عبد الرحمن رئيس ديوان المظالم ومستشار الملك سعود والأمير فهد بن سعود وزير الدفاع والطيران والشيخ محمد ياسين نائب وزير

الخارجية والشيخ خالد أبو وليد مستشار الملك سعود والشيخ محمد سرور الصبان وزير المالية والاقتصاد، اما الوفد الأمريكي فحضر الاجتماع الرئيس الأمريكي إيزنهاور وجون فوستر دالاس وزير الخارجية وداروث سفير الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية وجميس ريتشارد رئيس اللجنة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط⁽⁶¹⁾.

تبادل الطرفان في الاجتماع الكلمات الترحيبية وأكد الرئيس الأمريكي للملك سعود على سرية المحادثات والتي لا يتم عرضها على الرأي العام ما عدا بعض التصريحات التوافقية المشتركة⁽⁶²⁾. أكد الملك سعود في الاجتماع تحمسه بلقاء الرئيس الأمريكي وأعضاء حكومته، مؤكداً على أهمية التعاون بين الغرب والشرق الأوسط واستعداده للمساعدة في حل المشاكل الأخرى التي يعتمد حلها على المبادئ التي تنطلق من الاجتماع⁽⁶³⁾.

وأوضح الجانب الأمريكي في الاجتماع ان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بأن يعيش الناس بسلام واستقلال تام والتمتع باقتصاد حر ومزدهر⁽⁶⁴⁾ وحذر الأمريكان الملك سعود من خطر الشيوعية العالمية وأكدوا ان دكتاتورية الحكم الشيوعي تناقض جميع الأديان وتهدف إلى سلب أي شكل من أشكال المجتمع الحر كما انها تحاول بسط نفوذها على المنطقة لما لها من موقع استراتيجي مهم فضلاً عن ذلك وجود النفط، وبين الرئيس الأمريكي هدف الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة البلدان المهددة بطموح الشيوعيين، وأكد على المحافظة على استقلال وسيادة دول المنطقة وتحقيق السلام في العالم⁽⁶⁵⁾.

وفي الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1957م عقد اجتماع آخر بين الطرفين نوقش فيه تجديد اتفاقية قاعدة الظهران الحيوية، وحركة الملاحة في قناة السويس، والنفوذ السوفيتي في مصر وسوريا واليمن، وأوضح وزير الخارجية الأمريكي دالاس (1953م – 1959م) ان نفوذ الاتحاد السوفيتي قد زاد بالمنطقة لاسيما في مصر وسوريا على أثر صفقة الأسلحة التشيكية⁽⁶⁶⁾، وفي محاولة إبعاد الملك سعود عن الرئيس المصري عبد الناصر أشار دالاس ان رئيس مصر يراوغ على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على حد سوي، فهو يتجه إلى الولايات المتحدة، وإذا لم تستجب له، يتوجه إلى الاتحاد السوفيتي، من دون مراعاة للصدقة، على عكس الملك سعود الذي لا يلجأ إلى مثل تلك الأساليب رغم العروض الكثيرة التي تلقاها من الاتحاد السوفيتي⁽⁶⁷⁾.

فضلاً عن ذلك نوقش في الاجتماع اجتماع القمة الرباعي الذي عقد في القاهرة في التاسع عشر من كانون الثاني 1957م، رغم توصيات الرئيس عبد الناصر للملك سعود بعدم كشف تفاصيله الا ان الملك قدم مذكرة تضمنت تفاصيل الاجتماع بالكامل، مما أثار استياء الدول العربية ولاسيما مصر⁽⁶⁸⁾

وبحث الوفدان أمور أخرى منها حلف بغداد وبين دالاس سبب عدم دخول حكومته إلى الحلف وذلك حرصاً منها على علاقات الصداقة بين البلدين⁽⁶⁹⁾، وكان هدف دالاس معرفة موقف الملك سعود من تحسن العلاقات الأمريكية - العراقية .

جرت اجتماعات رسمية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في الثامن من شباط 1957م، أعرب فيها الجانب الأمريكي الحاجة إلى تمديد اتفاقية الظهران بسبب التطورات التي حصلت بالمنطقة، وأوضح الجانب الأمريكي أن لقاعدة الظهران دوراً في تطور العلاقات السعودية . الأمريكية، وأن القاعدة أسهمت في تقوية مكانة المملكة، واشترطت المملكة العربية السعودية بتجهيز القوات السعودية والقوات الجوية بمئة طائرة وتطوير نواة القوة الجوية للموافقة على تجديد الاتفاقية⁽⁷⁰⁾.

وقد أوضح الرئيس الأمريكي إيزنهاور في الاجتماع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الجديدة التي يعتزم ممارستها في الشرق الأوسط واقترح قيام شراكة حقيقية في إنشاء قوة لمكافحة التسلل الشيوعي إلى منطقة الشرق الأوسط⁽⁷¹⁾.

أجاب الملك سعود أن الدول غير المنحازة أفادت من المساعدات السوفيتية أكثر من الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، وبين الملك سعود أيضاً إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الوقوف بوجه الشيوعية فعلاً فعليها تزويدنا بالمال والسلاح. وتطرق أيضاً إلى تدهور العلاقات السعودية . البريطانية ولاسيما بعد تدخل بريطانيا في واحة البريمي ودفعت تلك العلاقة السيئة الجماهير إلى طلب العون من الاتحاد السوفيتي، وفي المقابل عرض الاتحاد السوفيتي السلاح وبكميات كبيرة⁽⁷²⁾.

وقد أسهمت الاجتماعات بين الوفدين في تطوير وشائج الصداقة بين البلدين واتفقوا على تعاون البلدين في دعم واستقرار المنطقة، وأتباع الطرق الدبلوماسية والسياسية لحل الخلافات بعيداً عن لغة السلاح والحرب.

وفي الثامن عشر من شباط 1957م صدر البيان الختامي المشترك وتناول القضايا التي طرحت في الاجتماعات وما توصلوا إليه من نتائج، وكان من أبرزها التأكيد على أهمية المملكة العربية السعودية بحكم مركزها الروحي وموقعها الجغرافي والاقتصادي وضرورة تعزيز قدراتها والحفاظ على استقرارها كما اتفقوا على بذل الجهود المشتركة من أجل حل مشاكل الشرق الأوسط حلاً عادلاً بالطرق السلمية وضمن قرارات الأمم المتحدة، ومعارضتها لاستخدام القوة أياً كان مصدرها لفض الخلافات الدولية⁽⁷³⁾.

وأكدوا على أهداف شعوب المنطقة وصيانة استقلالها التام والعيش بسلام والتمتع بالحرية الاقتصادية والرخاء وعدت الولايات المتحدة الأمريكية أي عدوان وتدخل في شؤونها الداخلية يعتبر تهديداً للسلام والاستقرار ويجب مقاومته وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، كما أعرب الملك سعود على ضرورة

استمرار التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثل رغبات القادة العرب الآخرين الذين يسعون إلى تحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁴⁾.

وأجرى الطرفان مناقشة مستفيضة للجانب العسكري وتطرق الرئيس إيزنهاور على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين قاعدة الظهران وأوضح أن الشعب الأمريكي يخشى على القاعدة مسوغاً ذلك بأن المنطقة تشهد نزاعات دائمة قد يعرضها لخطر هجوم جوي معادي⁽⁷⁵⁾ في إشارة إلى الاتحاد السوفيتي وأكد على استعداد الولايات المتحدة بذل كافة الجهود في سبيل تقوية القوات السعودية ضمن نطاق الإجراءات الدستورية للولايات المتحدة ولتحقيق تلك الغاية سيعد ممثلي الطرفين البرامج لتسهيل زيادة المعدات الحربية والخدمات والتدريب لأغراض الدفاع والمحافظة على الأمن الداخلي في المملكة⁽⁷⁶⁾.

فضلاً عن ذلك تقديم قرض مالي بمقدار مئتان وخمسون مليون دولاراً والاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى السعودية، وبناء مطار إضافي في الظهران للأغراض المدنية، وخصص " ملحق سري " حدد فيه تفاصيل المساعدات العسكرية والوجود الأمريكي في القاعدة⁽⁷⁷⁾.

وبذلك حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على تجديد اتفاقية الظهران في الثاني نيسان 1957م لحماية مصالحها في المنطقة من خطر الشيوعية ومن ورائها الاتحاد السوفيتي أو المد القومي الذي يقوده الرئيس عبد الناصر.

وبعد انتهاء تلك الاجتماعات عبر الملك سعود عن شكره للرئيس الأمريكي الذي أوضح فيه أن هدف مشروعة حماية العالم العربي والإسلامي من خطر الشيوعية وأضاف أنه برنامج طيب يستحق التقدير. لاسيما بعد تقديم الولايات المتحدة المساعدات لحكومة بلادة، وأضاف أن سبب موقفة الرفض للمشروع بني على سوء فهم وأنه سيقوم بنقل التفسير الصحيح والذي عرفه في محادثاته مع الرئيس إيزنهاور إلى الحكام العرب، وأن أي مشروع لاستخدام القوة المسلحة في حال الضرورة لمنع التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط مفيد للقادة العرب⁽⁷⁸⁾.

يتضح مما تقدم إن الملك سعود وافق مبدئياً على المشروع وذلك يتناقض مع ما تم الاتفاق عليه في معاهدة التضامن العربي والذي سيؤثر سلباً على العلاقات المصرية السعودية وذلك ما تطمع إليه الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية وليس حماية العالم العربي الإسلامي، وبعد عودة الملك سعود من الولايات المتحدة عقد مؤتمر قمة رباعي في القاهرة في الرابع والعشرين - والسابع والعشرين من شباط 1957م ضم كلا من الرئيس المصري والرئيس السوري وملك الأردن لمناقشة نتائج زيارة الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضح الملك سعود في

الاجتماعات حسن نية الولايات المتحدة واستعدادها لمساعدة العرب اقتصاديا، ونجح في كسب الملك حسين إلى جانبه لكنه فشل في إقناع الرئيس السوري شكري القوتلي الذي أيد الرئيس المصري جمال عبد الناصر في معارضته للمشروع الأمريكي وبذلك فشل الملك سعود في إقناع المؤتمرين بقبول المشروع الأمريكي، الأمر الذي دفعه إلى التحفظ على البيان الختامي للمؤتمر الذي نص على تمسك الدول العربية بسياسة الحياد الإيجابي وأن على العرب أنفسهم أن يتولوا الدفاع عن أنفسهم خدمة لأمنهم الحقيقي وخارج التحالفات الأجنبية⁽⁷⁹⁾.

وقد أشار الرئيس إيزنهاور في مذكراته "إن الرئيس عبد الناصر طلب تفصيلا من الملك سعود عن اجتماعاته مع الرئيس إيزنهاور لكنه رفض، وأضاف أن موقف الملك سعود الموالي للغرب سبب له مشاكل كثيرة مع بعض الحكومات العربية فأنهم عبد الناصر بأنه ليس إلا أداة بيد الولايات المتحدة"⁽⁸⁰⁾. يعد موقف الملك سعود في المؤتمر بمثابة مناورة تكتيكية لتهدئة الرأي العام المعارض لمبدأ إيزنهاور في المملكة وسائر بلدان الشرق الأوسط ولتفادي مواجهة مع مصر قد تهدد النظام السعود في تلك المدة، وصار واضحا لكل من القاهرة والرياض أن التوافق المؤقت في المصالح قد انتهى⁽⁸¹⁾.

وفي المقابل سعت الولايات المتحدة الأمريكية دعم جهود حليفها الملك سعود وإضفاء عنصر القوة والتأييد له، فأرسلت نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد إلى الشرق الأوسط في نيسان 1957م للاتصال بحكومات الشرق الأوسط والاتفاق معها من أجل مكافحة الشيوعية، وفي التاسع من نيسان 1957م وصل إلى الرياض واجتمع بالملك سعود في اليوم نفسه وشرح للملك أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي تهدف إلى تقوية بلدان المنطقة كي تتمكن من المحافظة على استقلالها وأمنها القومي، كما أكد ان سياسة حكومته ستقاوم العدوان مهما كان مصدره⁽⁸²⁾.

واجتمع نائب الرئيس الأمريكي مع رئيس وأعضاء الحكومة السعودية أيضا واتفق الطرفان على تأكيد البيان المشترك الذي صدر في واشنطن باسم الملك سعود والرئيس الأمريكي إيزنهاور، وفي ختام الاجتماع صدر البيان المشترك الذي نص "إن البلدان يعلنان عزمهما على مقاومة النشاط الشيوعي والاستعمار في شتى صورة واستعدادها لمناهضة أية أخطار تهدد السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"⁽⁸³⁾.

الا ان الملك سعود أعلن تأييده لمبدأ إيزنهاور، وذلك في زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من ان السعودية تأخرت في إعلانها الموافقة على مبدأ إيزنهاور وربما يعود الأمر إلى عدة أسباب منها تخوفها من الانعكاسات التي تؤثر سلباً في استقرارها السياسي، إذ وضعت في حسابها دور مصر

وردود فعل المعارضة لمن يقبل السير مع السياسة الأمريكية، إذ كانت الرياض تواجه هاجس وجود أعداد لا يستهان بهم من المصريين والفلسطينيين والمتعاطفين من السعوديين مع سياسة عبد الناصر. يتضح مما تقدم أن السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية قد طرحت فكرة الأحلاف الدفاعية بالإضافة إلى مبدأ إيزنهاور قامت جميعها على نفس مفاهيم الاحتواء والمواجهة مع الاتحاد السوفيتي في سياق الحرب الباردة، لذلك سعت إلى تنمية وتطوير علاقتها مع المملكة العربية السعودية من خلال تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لتنفيذ سياستها الدفاعية في المنطقة.

أما الموقف البريطاني من النشاط الأمريكي في الخليج العربي فقد اتضح من محاولة البريطانيين تحجيم الاندفاع الأمريكي نحو النفط العربي عن طريق تغيير نظام الحكم في السعودية. كما قامت بمجهودات كثيرة من أجل تحقيق المشروع الخاص بتوحيد سوريا والعراق والأردن تحت اسم الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى بزعامة الأسرة الهاشمية وكان الهدف الوقوف بوجه الأسرة السعودية، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل بسبب مناورات الأمريكيين وزيادة التدخل السوفيتي من جهة أخرى، وبين وزير الخارجية الأمريكي دالاس عام 1957م حول الصراع الأمريكي - البريطاني تجاه النفط " ان الجنود الأمريكيين لم يشعروا بالطمأنينة في الشرق الأوسط إلا اذا تم اخلاؤها من الجنود البريطانيين والفرنسيين"⁽⁸⁴⁾.

الأمر الذي دعا الحكومة الأمريكية إلى دعم السعودية لمواجهة تلك الأخطار وتم الاتفاق بين الطرفين على تزويد المملكة العربية السعودية بالمدرين والمعدات الضرورية لتدريب قواتها البرية والجوية والبحرية، وتدريب الطيارين السعوديين على الطائرات النفاثة، أما القوات البحرية، فقد وافقت الولايات المتحدة على بيعها عدد من الزوارق الحربية، فضلاً عن ذلك مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية في أعمال تحديث المنشآت المدنية في مطار الظهران ومرفأ الدمام، أما المعدات الحربية، تمثلت بالدبابات متوسطة الحجم ومدافع ورشاشات وذخيرة وطائرات (B26) فضلاً عن تزويدها بطائرات نفاثة (Vampir) لأغراض التدريب⁽⁸⁵⁾.

ثورة 1958 م في العراق وأثرها على التقارب الأمريكي - السعودي.

عملت الاستراتيجية الأمريكية ولاسيما بعد تأميم قناة السويس عام 1956م وقيام ثورة 1958م في العراق على تهيئة الرأي العام الغربي وبجحة احتمال السيطرة السوفيتية على منابع النفط العربي، على ضمان عدم وقوع أي تغيير سياسي وللحفاظة على الأوضاع السياسية في المنطقة قامت بانزال الجنود الأمريكيين في لبنان والأردن الذي يعد بمثابة إنذار وقاعدة محتملة لشن هجوم على العراق إذا ما قام النظام الجديد بأي تحرك ضد صناعة النفط، وأوفد الرئيس الأمريكي نائبه روبرت مورفي مبعوثاً عنه إلى العراق

ورغم مقابلته بتظاهرات عدائية لكن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم استقبله استقبالا وديا. لما للنفط من أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي وأعلن عن رغبة الحكومة العراقية في استمرار وتصدير النفط إلى الأسواق العالمية والحفاظ على التزاماتها تجاه جميع المعنيين، وأن الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقول النفط ومنشأتها قد اتخذت⁽⁸⁶⁾.

وبعد أن اطمأن نائب الرئيس الأمريكي على ضمان استمرار المصالح الغربية في العراق من دون المساس بها بعد الثورة صرح بعد اجتماعه بوزير الإرشاد العراقي ان الحكومة الأمريكية تقف موقفا وديا من الشعب العراقي. وقدمت إلى المصالح النفطية العراقية في الاجتماعات عروضاً مباشرة وأخرى تحت واجهات شركات دولية بهدف الوصول إلى حقول نفط العراق مستغلة التغيير السياسي الجديد⁽⁸⁷⁾.

سرت مخاوف في الأوساط النفطية الغربية من احتمال امتداد ثورة العراق إلى الكويت والسعودية أو بذل مجهودات لضمها لأي تجمع عربي اكبر فطلب البريطانيون تعهد الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراك معهم في استخدام القوة إذا لزم الأمر لجعل دول الخليج العربي المنتجة للنفط بعيدة عما يجري في العراق وجرى الاتفاق بين الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية على أهمية الاحتفاظ بالارتباطات والوضع القائم في الخليج العربي⁽⁸⁸⁾.

وفي ذلك الإطار اتبعت وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1959م سياسة جديدة تعد أكثر دهاء من الأسلوب القديم لتغيير صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العرب " وقد بينت ان أسوء ما يمكن أن يقوله عربي لآخر في هذه الأيام وصفه صديق للولايات المتحدة⁽⁸⁹⁾.

فضلاً عن ذلك عملت الولايات المتحدة بعد ان رأت أن الحكومة السعودية لا تنوي تمديد اتفاقية الظهران بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958م في العراق بسبب المطالبة الشعبية والذي اعتبره الملك سعود رداً على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل)، فضلاً عن ذلك تأثير الدور المصري المناهض للسياسة الأمريكية⁽⁹⁰⁾.

ولذلك سعت الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في المنطقة إلى قيام وزير خارجيتها رسك بزيارة إلى قاعدة الظهران في نيسان عام 1961 م على الرغم من محاولة الملك سعود طمأننتهم أن العلاقة بين البلدين قوية ولن تتأثر بقرار عدم تمديد الاتفاقية والتقى وزير الخارجية الأمريكي بالأمير محمد بن سعود وزير الدفاع السعودي وتباحث معه في مسألة إدارة القاعدة⁽⁹¹⁾.

كما تباحث الجانبان الأمريكي والسعودي بشأن بقاء القوة التدريبية الأمريكية لتدريب الجيش السعودي والمساعدة في إدارة قاعدة الظهران بعد الانسحاب الأمريكي منها⁽⁹²⁾، وذلك في زيارة الملك

سعود إلى الولايات المتحدة للعلاج في شباط عام 1962 م ولقائه الرئيس الأمريكي جون كينيدي (1961م - 1963م)⁽⁹³⁾.

وفي إطار تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في منطقة الخليج العربي تركزت سياستها في الولوج إلى المناطق التي تراجع عنها النفوذ البريطاني فضلاً عن ذلك انها بذلت الكثير من الجهود في سبيل حماية مصالحها النفطية من خطر حركات التحرير الوطني بقيادة الرئيس المصري عبد الناصر وعملت بكل الوسائل على إدامة تدفق النفط إلى الغرب حتى ولو بقوة السلاح⁽⁹⁴⁾.

كما اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب جديد في إدارة تعاملها مع الشرق الأوسط لاسيما بعد تولي جون كينيدي رئاسة الجمهورية عام 1961م فعملت بأسلوب جديد لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية مع تجنب مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفيتي. فأقام علاقات صداقة شخصية وودية مع الرئيس المصري عبد الناصر مستخدماً برامج المعونة الخارجية لإقناعه بالتركيز على تحقيق التقدم داخل بلاده بدلاً من المتاعب في الخارج⁽⁹⁵⁾.

فضلاً عن ذلك تطورت العلاقات السعودية . الأمريكية بعد تولي الملك فيصل دفة الحكم في المملكة العربية السعودية عام 1963 م. وقد كان الملك فيصل حذراً من القومييين العرب ويتهم بتحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية في وقت كان واضعو السياسة الخارجية الأمريكية قلقين من تحول السياسات العربية نحو القومية التي يؤيدها عبد الناصر وكل من حكمتي العراق وسوريا⁽⁹⁶⁾.

الاستنتاجات

1 - يعد النفط العامل الأساسي في تطور العلاقات الأمريكية - السعودية واتضح ذلك تطور العلاقات السياسية بين البلدين وحصول الولايات المتحدة الأمريكية على امتياز مطار الظهران الذي تطور فيما بعد إلى قاعدة الظهران.

2 - سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير علاقاتها ودعمها للمملكة العربية السعودية لإبعاد النفوذ الشيوعي والذي يقف وراءه الاتحاد السوفيتي وإبعاده عن منابع النفط عن طريق إقامة القواعد العسكرية والتكتلات والأحلاف العسكرية التي كانت غايتها تطويق المد السوفيتي من الوصول إلى المنطقة.

3 - استغلت الولايات المتحدة الأمريكية حالة الضعف التي مرت بها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية والعدوان الثلاثي على مصر فضلاً عن ذلك حالة الكراهية والعداء التي يكنها الشعب العربي ضد بريطانيا كونها المسبب في ضياع فلسطين وما تعرضت له الوطن العربي من تقسيم بسبب السياسة البريطانية وبذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ملئ الفراغ الذي حصل بعد وضع مركز بريطانيا في المنطقة.

4 - عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم ومساندة الدول المناهضة للأفكار القومية والتحريرية لاسيما المملكة العربية السعودية وجعلها الند للتوجه القومي الذي يقوده الرئيس عبد الناصر قد تبين ذلك في دعوة الرئيس الأمريكي إيزنهاور الملك سعود لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1957م ومدى الحفاوة التكريم التي قبل بها الملك السعودي. أملاً في جعله ندا لعبد الناصر وسياسته القومية في المنطقة.

5 - استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السبل والوسائل كافة للحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة وتبين ذلك في وصول كبار الساسة الأمريكان إلى المناصب العليا في الحكومة الأمريكية بفضل دعم وتمويل شركات النفط الأمريكية للحملات الانتخابية لوصول الساسة الأمريكان الموالين لسياسة الشركات النفطية وتنفيذ مشاريعها النفطية في المنطقة حتى وأن استوجب الأمر استخدام القوة العسكرية.

الهوامش

- 1 - نذير جبار حسين، العلاقات السعودية . الأمريكية 1953 م - 1964م مؤسسة البلسم، عمان 1999، ص57.
- 2 - فاسيليف، تأريخ المملكة العربية السعودية، ترجمة: خيرى الضامن، جلال الماشطه، دار التقدم، موسكو، 1986 م، ص424.
- 3 - F . R . U . S . Vol. v .1951 , memorandum of conversation by tye officer in charge of Arabian peninsuta Affairs (Awat)Jully , 1955 , pp. 1063 – 1066.
- 4 - علي عظم، العلاقات السعودية . الأمريكية 1945 م - 1953 م أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997 م، ص133.
- 5 - ريتشارد اوكونور، بارونات النفط، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، 1969م، ص352.
- 6 - F . R . U . S . Vol. v. 1951 - 1954 , Memorandum of conversation by the officer in charge of Arabian peninsuta Affairs (Awatt) subiect vist of prince mishad , Saudi Arabia miaister of pefence , with Mr,Mgghe 16 november , 1951 , pp1068-1070.
- 7 - علي عظم، المصدر السابق، ص135-136.
- 8 - بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية . الأمريكية في البدء كان النفط ترجمة سعد هجرس، د.م، د.ت، ص62.
- * الشقيقات السبع : او الكارتل البترولي العالمي وهيه " شركة Exxon الأمريكية، Socal الأمريكية، Mobil الأمريكية، B.P بريتش تروليم الأمريكية، و Total الفرنسيه، وشركة شل البريطانية الهولندية التي تسيطر على المحروقات من الاستخراج إلى النقل والتكرير والتوزيع والتسويق.
- 9- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، منشورات البيان، بغداد، د ت، ص4.
- 10 - نقولا سرقيس، البترول عامل وحدة وانماء في الوطن العربي، دمشق، 1964 م، ص61.
- 11 - بارتل، نضال الشعوب العربية من أجل مستقبل النفط، مجموعة البحوث والدراسات العلمية، ندوة النفط كسلاح، بغداد، 1974 م، ص13.

- 12- حميد صغري، النفط باعتباره جزء من المخططات السياسية والعسكرية للامبريالية الدولية، ندوة النفط كسلاح، بغداد، 1974 م، ص20.
- 13 - Benjamin shwadran , the middle east of and grat power , new yourk , 1973 , p.358
- 14 – Arthar N. young ; Suadi Arabia , the making of Afinancial giant. New york university press , 1988 p. 358.
- 15 – U. S. S. D. Film 22 , Despatch from American Eanbasst , jidday to Department of state, No,1993 January , 1953 , pp. 55 – 57.
- 16 – F. R. U. S. vo. 1x , 1952 - 1954 .part 2 memorandum by the persident to the Direction for Mutual security(stassen) , 29 March , 1953, pp.24 – 34.
- 17 – محمد تميم، العلاقات السعودية- الأمريكية 1964 م، 1975 م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002 م، ص63.
- 18 – انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعتها، ترجمة سامي هاشم، بيروت، ص153- 154.
- 19 – F. R. U. S. vol. 1x , 1952 – 1954 , op , cit , pp , 712 - 806.
- * الف الرئيس الأمريكي ترومال لجنه خاصه في 15 كانون الثاني 1949م عرفت باسم فريق المساعدة التقنيه T.A.T برئاسة الحقوقي صامويل هايز (Samuel Hayes) مسؤول العلاقات الاقصاديه في وزارة الخارجيه بالتنسيق مع وزارة الخزانه الفدراليه، ورصدت اللجنه ميزانيه للمشروع قدرت قيمتها (250) مليون دولار عام 1949م - 1950م وبذلك اعدت التشريع للرئيس ترومال من أجل عرضه على الكونكرس، انظر احمد عبدالواحد عبدالنبي الحلفي، الرئيس الأمريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدوليه 1954م - 1953م أطروحة- دكتوراة غير منشوره كلية التربيه، الجامعة المستنصرية، 2011، ص229 - 230.
- 20 – انتوني سامبسون، المصدر السابق، ص153- 154.
- 21 – U . S . S . D. Film 22 , telegram from Jidda and Beirut to secretary of state no 22 , 11 gully , 1954 , p 301.
- 22 – فاسيليف، المصدر السابق، ص424.
- 23 – بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص63.
- 24 – U. S. S. D. Film 22 , Despatch from American of Embassy Jidda to depetment of state no 94 , 2 , 1954 , pp 162 -165.
- 25 – U. S. S. D ,Telegram film ,Beirut to secretary state 2 no 53 , 17, jully , 1954 , p. 304.
- 26 – د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، ملفه 311 /2640 تقرير المفوضية العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية العراقية في 16 تموز 1954 م، و 20، ص33.
- 27 – F. R. U. S , vol , 1x , 1952 – 1954 , OP , Cit , p.712 -806
- 28 – Ibid , p. 396 – 398.
- 29 – وأين أ. ليمن، أهمية البترول في الشرق الأوسط، ترجمة زكريا محمد عراقي، سلسلة اخترنا لك 158، القاهرة، دت، ص154.
- 30 – كان الرئيس إيزنهاور يرى ان تكون السعودية زعيمة الشرق الأوسط ومناوئه لمصر قبل طرح المشروع، فقد بعث ببرقية إلى وزير خارجيته دالاس في الثاني عشر من كانون الأول 1956م جاء فيها" ان إحدى الخطوات التي ينبغي

اتخاذها هو ايجاد منافس لعبد الناصر، ويبدو ان الاختيار الطبيعي لذلك هو الشخص الذي تحدثنا عنه، وإذا استطعنا ان نجعل منه الشخص الذي يسيطر على المشاعر العربية فأن عبد الناصر لن يبقى طويلاً". علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1954 م . 1982 م، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1989 م، ص139 . 140.

- 31 - نذير جبار حسين، المصدر السابق، ص114.
- 32 - بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص63.
- 33 - Dahicl ciwilliamson , Separte Agnes , Lexington Book , Plymouth , 2009 , p. 46.
- 34 - محمد تميم، المصدر السابق، ص63.
- 35 - سجاد عبد المنعم العاني، القواعد والتسهيلات الأمريكية في الخليج العربي 1945 م . 1978 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار 2011 م، ص62.
- 36 - نذير جبار حسين، المصدر السابق، ص115.
- 37 - راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، القاهرة 1956 م، ص13.
- * يمكن تحديد بداية حلف بغداد أو ما يعرف باسم المعاهدة المركزية في الرابع والعشرين من شباط 1955م عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقاً ينص على (تعاون الدولتين في مجال الأمن والدفاع) وترك باب العضوية مفتوحاً أمام الدول التي يعينها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي. وقد تلا عقد ذلك الميثاق انضمام بريطانيا اليه في نيسان 1955م وأعقب ذلك انضمام الباكستان في تموز 1955م وإيران في تشرين الثاني 1955م وأصبح ذلك الحلف معروفاً باسم حلف بغداد. وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958م انسحب العراق من الحلف وبعد انسحاب العراق تغير الاسم إلى المعاهدة المركزية التي يرمز لها (CENTO). علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية - البريطانية 1945- 1958، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص169.
- 38 - هارفي اوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاي، القاهرة، 1967م، ص336.
- 39 - بيتر. ر. اودل، النفط والقوة العالمية، خلفية أزمة النفط، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة، 1977 م، ص36.
- 40 - د. ك. و، م، ملفات البلاط الملكي، 311/ 2642، تقرير السفارة العراقية في جدة بتاريخ 10 نيسان 1955م، و 2، ص2.

41 - المصدر نفسه.

42 - F. R. U. S , vo. xIII, 1955 - 1957 , Letter from to Ambassador in Saudi Arabia (wads worth) to the Assistant secretary of stste for Near Eastern South Asian and Afrieian Affairs (Allen) 26 January , 1956. pp. 325 -326.

* هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في عام 1956م اثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وكانت كل من بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا مع إسرائيل على ان تقوم القوات الإسرائيلية بمهاجمة سيناء وحين يتصدى لها الجيش المصري تقوم بريطانيا وفرنسا بالتدخل وإنزال قواتهما في منطقة قناة السويس ومحاصرة الجيش المصري. نفذت إسرائيل هجومها على سيناء ونشبت الحرب. فأصدرت كل من بريطانيا وفرنسا إنذاراً بوقف الحرب وانسحاب الجيش المصري والإسرائيلي لمسافة 10 كيلو متر من ضفتي قناة السويس مما يعني فقدان مصر سيطرتها على قناة السويس ولما رفضت مصر نزلت القوات البريطانية والفرنسية في بورسعيد ومنطقة قناة السويس إلا ان الجيش المصري لم يحاصر لان

قطاعاته كانت قد انسحبت. كان واضح ان ما حدث هو مؤامرة من الدول الثلاث. اضطرت الدول الثلاث على الانسحاب بعد الضغط الذي مارسه الاتحاد السوفيتي. بيتر فونتتين، السباق الجديد نحو البترول، ترجمة فوزي عبد الحميد، أبو بكر محمد بكر، سلسلة اخترنا لك، القاهرة، د ك، ص 13-15.

43 – Ibid

44 – بيتر فونتتين، المصدر السابق، ص13-15.

45 – مذكرات إيزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1969م، ص15.

46 – مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي، الإسكندرية، 1970م، ص15.

47 – جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 1945م، 1971 م، ج 4، دار الفكر العربي، القاهرة 1969 م، ص17.

48 – حميد صغري، المصدر السابق، ص18-19.

49 – د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، 311/5041، تقرير السفارة العراقية في واشنطن في 8 كانون الأول 1957، و12، ص18.

50 – محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988 م، ص185.

51 – د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، المصدر السابق، و 12، ص18.

52 – مذكرات إيزنهاور، المصدر السابق، ص71.

53 – بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص66.

54 – قيس عدنان الفهداوي، موقف المملكة العربية السعودية من قضايا المشرق العربي 1953 م- 1964 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار، 2005 م، ص67.

55 – المصدر نفسه.

56 – نذير جبار حسين، المصدر السابق، ص118.

57 – سليم واكيم، الملك سعود مؤسس الدولة السعودية الحديثة، دار الساقي، بيروت، 2011، ص201.

58 – مذكرات إيزنهاور، المصدر السابق، ص71-72.

59 – هارفي اوكونور، المصدر السابق، ص407.

60 – F. R. U.S.vol , Xiii , 1955 – 1957 , Editorial note January , 1957 , p. 413.

61 – أمين سعيد، تاريخ المملكة العربية السعودية، دار الملك عبد العزيز، الرياض، د ت، ص179.

62 – المصدر نفسه، ص182 . 183.

63 – F. R. U. S , vol , xIII , 1955 – 1957 , Memorandum of conver sation , white house , 30 January , 1957. p 477.

64 – Ibid.

65 – Ibid. p. 418 – 419.

66 – Ibid.

67 – هيه اتفاق ابرم بين مصر والاتحاد السوفيتي في 27 سبتمبر 1955م وبلغت قيمتها 250 مليون دولار تم تمريرها عن طريق تشيكوسلوفاكيا. Ibid.

- 68 – F. R. U.S , vol ,xIII , 1955 – 1957 , Memoradum of conversation , Blair house , 31 January ,1957 , pp 331- 444.
- 69 – محمد تميم، المصدر السابق، ص74.
- 70 – F. R. U.S , vol.Xiii , 1955 -1957 , memorandum of conversation , Blair house , 31 January , 1957 , pp431 - 444.
- 71 – Ibid. pp – 440 - 451.
- 72 – بنوا ميشان، عبد العزيز ال سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة عبد الفتاح ياسين، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت، ص538.
- 73 – سليم واكيم، المصدر السابق، ص204 . 205.
- 74 – أمين سعيد، المصدر السابق، ص183.
- 75 – المصدر نفسه، ص184.
- 76 – F . R . U .S , vol. Xiii , 1955 – 1957 , memoredum of couversation whith House , 28 February 1957, pp. 481 -482.
- 77 – أمين سعيد، المصدر السابق، ص 184-185.
- 78 – F. R. U.S , vol , x III, 1955 – 1957 , Edittorial , Note 2 April 1957. p. 488.
- 79 – علي الدين هلال، المصدر السابق، ص141.
- 80 – قيس عدنان الفهداوي، المصدر السابق، ص69- 70.
- 81 – مذكرات إيزنهاور، المصدر السابق، ص90.
- 82 – فاسيليف، المصدر السابق، ص485.
- 83 – أمين سعيد، المصدر السابق، ص193.
- 84 – محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص208.
- 85 – انتوني سامبسون، المصدر السابق، ص132- 133.
- 86 – جاك بنوا ميشان، الملك سعود في زمن التحولات، ترجمة نهلة بيضون، دار الساقي، بيروت، 2010 م، ص536.
- 87 – انتوني سامبسون، المصدر السابق، ص133- 139.
- 88 – المصدر نفسه.
- 89 – وأين أ. ليمان، المصدر السابق، ص155.
- 90 – هار في اوكونور، المصدر السابق، ص336.
- 91 – فاسيليف، المصدر السابق، ص443.
- 92 – سجاد عبد المنعم العاني، المصدر السابق، ص106- 107.
- 93 – المصدر نفسه.
- 94 – أسامة عبد الرحمن، تطور سياسة العراق النفطية 1953 م- 1963 م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، بغداد، 1983 م، ص253، وأين أ. ليمان، مصدر سابق، ص154.
- 95 – جوستورك، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، بيروت، 1974م، ص193.
- 96 – وأين أ. ليمان، المصدر السابق، ص154.

